



اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد
و/أو من التصحر،
وبخاصة في إفريقيا



للحصول على مزيد من المعلومات يرجى الاتصال:

Secretariat of the United Nations Convention to Combat Desertification

Haus Carstanjen

Martin Luther King Strasse 8

D-57175 Bonn – Germany

Tel: 0049 228 – 8152800

Fax: 0049 228 – 8152899

E-mail: secretariat@unccd.int

Web home page: www.unccd.int



اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

ويتوقع من البلدان المتقدمة أن تشجع على تعبئة تمويل جديد وكبير لبرامج العمل. كما ينبغي لها أن تعزز إمكانية التوصل إلى التكنولوجيات والمعارف والدراية العلمية الملائمة. وتؤكد الاتفاقية ضرورة التنسيق بين المانحين والمتلقين لان مختلف أنشطة كل برنامج ينبغي أن تكون متكاملة، وان يعزز بعضها بعضاً.

التمية المستدامة

تستهل الاتفاقية مرحلة جديدة هامة في الكفاح ضد التصحر، ولكنها ليست سوى بداية. وسيلزم، على وجه الخصوص، أن تقوم الحكومات بمراجعة برامج العمل على نحو منتظم. كما ستركز الحكومات على رفع الوعي وعلى التعليم والتدريب في البلدان النامية والمتقدمة على السواء.

ولا يمكن اعكاس التصحر إلا من خلال تغييرات عميقة في السلوك المحلي والدولي. وسوف تفضي هذه التغييرات تدريجياً إلى تحقيق استدامة استخدام الأراضي والأمن الغذائي لسكان العالم الذين تتزايد أعدادهم. ومن ثم فإن مكافحة التصحر ليس في الواقع سوى جزء من هدف أوسع نطاقاً إلى حد بعيد هو: التنمية المستدامة للبلدان المتأثرة بالجفاف والتصحر.

مشكلة تردي الأراضي

التصحّر هو تردي الأراضي في المناطق القاحلة، وشبه القاحلة، والجافة شبه الرطبة. وتسببه في المقام الأول الأنشطة البشرية والتقلبات المناخية.

ولا يعني التصحر اتساع الصحارى الموجودة. وهو يحدث لان النظم الإيكولوجية للأراضي الجافة، التي تغطي أكثر من ثلث مساحة أراضي العالم، معرضة للغاية للإفراط في استغلالها واستخدامها على نحو غير ملائم. ويمكن للفقر وعدم الاستقرار السياسي ونزع الغابات والرعي المفرط وسوء أساليب الري أن تضر إنتاجية الأرض.

ويتأثر أكثر من ٢٥٠ مليون نسمة تأثراً مباشراً بالتصحّر. وبالإضافة إلى ذلك فإن نحو ألف مليون (أو مليار) شخص في أكثر من مائة بلد يتعرضون لخطر التصحر. ويتضمن هؤلاء أعداد كبيرة من أفقر سكان العالم وأشدّهم تهميشاً وأضعفهم سياسياً.

حل مبتكر

إن مكافحة التصحر ضرورية لضمان الإنتاجية الطويلة الأجل للأراضي الجافة المأهولة. ومن المؤسف أن الجهود التي بذلت بهذا الصدد في الماضي غالباً ما باءت بالفشل، وإن مشكلة تدهور الأرض ما زالت تتفاقم في كل أنحاء العالم.

وإدراكاً للحاجة إلى نهج جديد فقد وقعت أكثر من ١٧٩ حكومة -حتى آذار ٢٠٠٢- على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز الجهود أو الأنشطة الفعالة عن طريق البرامج المحلية المبتكرة والمشاركات الدولية الداعمة.

وتسلم المعاهدة بان الكفاح من اجل حماية الأراضي الجافة سيكون طويل الأجل، وبأنه لن تكون هناك نتيجة سريعة. ويعزى هذا إلى أن أسباب التصحر كثيرة ومعقدة، تمتد من أنماط التجارة الدولية إلى الممارسات على نحو غير مستديم لإدارة الأراضي. وسيتعين إجراء تغييرات حقيقية وصعبة على كل من المستويين الدولي والمحلي.

برامج العمل الوطنية . . .

ستنفذ البلدان المتأثرة بالتصحّر الاتفاقية عن طريق وضع برامج عمل وطنية ودون إقليمية وإقليمية وتنفيذها. ومعايير إعداد هذه البرامج مبنية بالتفصيل في «مرفقات التنفيذ الإقليمي» الخمسة الملحقة بالمعاهدة والمتعلقة بإفريقيا (التي تعتبر أولوية لشدة التصحر فيها)، وآسيا، ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وشمال البحر الأبيض المتوسط، وشرق ووسط أوروبا.

واستناداً إلى دروس الماضي تنص الاتفاقية على وجوب اعتماد هذه البرامج لنهج ديمقراطي ينطلق من القاعدة إلى القمة. وينبغي لها أن تشدد على المشاركة الشعبية

وإيجاد «بيئة مواتية» تتيح الفرصة للجهود الذاتية للسكان المحليين في اعكاس تدهور الأراضي.

وستظل الحكومات مسؤولة، بطبيعة الحال، عن توفير هذه البيئة المواتية. ويجب عليها إجراء تغييرات حساسة سياسية، مثل تحقيق لا مركزية السلطة، وتحسين نظم حيازة الأراضي، وتعزيز مكانة المرأة والمزارعين والمشتغلين بالرعي. كما ينبغي لها أن تتيح للمنظمات غير الحكومية الاضطلاع بدور قوي في إعداد برامج العمل وتنفيذها.

وعلى خلاف الكثير من الجهود المبذولة في الماضي ينبغي تحقيق التكامل التام لبرامج العمل هذه مع السياسات الوطنية الأخرى للتنمية المستدامة. وينبغي أن تكون هذه البرامج مرنة وان يجري تعديلها مع تغير الظروف.

. . . واتفاقات المشاركة

سيجري إعداد برامج العمل، التي تنص عليها الاتفاقية، عن طريق التشاور فيما بين البلدان المتأثرة والجهات المانحة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وستحقق هذه العملية تحسين التنسيق وتوجيه المساعدات الإنمائية إلى المجالات التي تكون أكثر فعالية فيها. كما ستسفر عن اتفاقات شراكة تحدد بوضوح مساهمات كل من الدول المتأثرة والمانحة والمنظمات الدولية.